الأعلام التي على وزن الفعل

آراء النحاة:

إن الاسم الذي على وزن الفعل يمنع من الصرف بشروط وهي:

١) أن يكون خاصًّا بالفعل بأن لا يوجد في الاسم إلا في علم منقول من الفعل أو في أعجمي معرَّب.

٢) أو يكون الوزن غالبًا في الفعل، أو مشتركًا بينهما، وسنتكلم عن كل قسم بالتفصيل فيما بعد.

٣) أن يكون لازمًا ليخرج نحو «امرئ وابنم» علمين، فإنهما على لغة الاتباع رفعًا ونصبًا وجرًّا.

٤) أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليخرج نحو: «ردْ وقيل» إذا سمي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم.

٥) أن يكون مع الوزن علمية «كخَضَّم» اسم لعنبر بن عمرو بن تميم و «بدر» اسم بئر، و «عثر» اسم واد بالعقيق، وأحمد وزيد ويشكر وأجمع وأخواته في التوكيد، أو وصفية (وسنتكلم عنها بالتفصيل).

صور أوزان الفعل التي ترد عليها الأسماء:

يمنع الاسم للعلمية ووزن الفعل إذا كان على صورة من صور ثلاث وهي:

١) أن يكون الاسم العلم على وزن خاص بالفعل، سواء كان هذا

الـوزن للفعل الماضي، كالماضي الذي على وزن (فعّل) بالتشديد نحو: كلّم – فهّـم، وكالمـاضي المجهول نحو: ضُورب، عُوفي، كُرِّم. وأيضًا الماضي المبدوء بهمـزة وصـل، أو بـتاء زائـدة للمطاوعـة أو غـير المطاوعـة نحـو: انطلق – اسـتخرج – تـسابق – تقاتـل – تبين فهذه الأفعال إذا صارت أعلامًا منقولة دون فاعلهـا فإنهـا تمـنع من الصرف وجوبًا للعلمية ووزن الفعل. ويجب في همـزة الوصـل أن نقطعهـا ونـنطق بهـا. أو أن يكون الاسم على وزن خاص بالمـضارع، أو بالأمـر إذا كـان مـن غـير الثلاثـي نحـو: يدحـرج، يـنطلق، يـستخرج، ونحـو – دحـرج، انطلق، استخرج إلا أن الأمر من الفعل الدال عـلى المفاعلـة، فإنـه لـيس خاصًّـا بالفعل ولا غالبًا فيه نحو، قاوم – قاتل – عـارض.. فنظائـره من الأسماء كثرة على هذا الوزن نحو: راكب – فاضل – صاحب..

ولا يُخـرج الـصيغة عـن اختـصاصها بالفعـل أن يكـون العـرب قـد استعملوها قليلًا في غيره كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن: «فعل» علمًا، نحو: «خضّم» علم رجل تميمي، و«شمّر» علم فرس.

أو اسـتعملوها نـادرًا بـصيغة المبنـي للمجهول نحو: «دُئِل» علم قبيلة أو بـصيغة المـضارع نحـو: «يَنْجَلب» لخرزة، و«تبشر» لطائر.. و«تعز» لمدينة في اليمن.

وكـذلك لا يُخـرجها عـن اختـصاصها أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم مـثل «رند» علم فتاة و«طُسِج» علم ثبات و«بَقَّم» علم صِبْغ، و«يُجقّب» علم رجل رسام[1].

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٨٨.

ويقـول سيبويه: «وإذا سميت رجلًا بأضْربْ أو أُقْتُلْ أو إِذْهَبْ لم تصرفها وقطعـت الألفـات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنه قد غيرّتها عن تلك الحال ألا تـرى أنك ترفعها وتنصبها إلا أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي تشبِّهها بها نحو، إِثْمِدٍ وإِصْبَعٍ وأُبْلُمٍ»[1].

وأشار سيبويه إلى أنه إذا سمي بفعل ثلاثي مضعف مثل ضَرّب، وضُرِّب فإنـه لا يـصرف قـال: «فـإن سميت رجلًا ضَرَّبَ أو ضُرِّبَ لم تصرف، فأما فَعَّل فهو مصروف، ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ لا تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء»[2].

ومـن الأمور التي أشار إليها سيبويه التسمية بامرئ حيث يقول: «وليس شيء مـن هـذه الحـروف بمنـزلة امِرِئٍ؛ لأن ألف امْرِئٍ كأنك أدخلتها حين أسكنتَ الميم على «مرء ومرا ومرء» فلما أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسـكنت المـيم تـركت الألـف وصـلًا كـما تركت ألف ابن وكما تركت ألف «اضرب» في الأمـر»[3] ولكـنه أشـار إلى التـسمية دَحْـرَجَ ودُحْـرِجَ وأنهما لا ينصرفان لأنهما لا يشبهان الأسماء[4].

وقـد أشرنا إلى هذه النقطة ضمن شروط منع العلم الذي على وزن الفعل في مـسألة لـزوم الوزن. وبيّنا أن هذا الاسم و«ابنم» غير ممنوعين لأن وزنهما يتغـير إذ يتغـير الحـرف الأخـير ومـا قـبله رفعًـا ونصبًا وجرًّا لأنهما على لغة الاتباع.

---

(١) سيبويه ٢/ ٤.
(٢) سيبويه ٢/ ٧.
(٣) سيبويه ٢/ ٤.
(٤) سيبويه ٢/ ٧.

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص قوله: «فإذا سميت بِفعْلٍ لم تسم فاعله لم تصرفه، لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضُرِب، ودُحْرِج، وبوطر، إلا أن يكون معتلًا أو مدغمًا، فإن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قيل، وبيع، وردّ، وما كان مثلها، لأن (رَدّ) بمنزلة «كَرٌّ»، وبرد، ونحوهما، وقيل بمنزلة، فيل، وديك. وكذلك إن سميت بمثل «قطّع» و«كسّر» لم ينصرف في المعرفة، لأن الأسماء لا تكون على «فَعَّل»[1].

وأشار إلى أن ورود اسمين أو ثلاثة على صيغة «فَعَّل» لا يناقض هذه القاعدة بل أرجع مثل هذه الأسماء إلى أصولها وقال: «فإن قلت قد جاء مثل (بَقَّمَ) فإنه أعجمي. وليست الأسماء الأعجمية بأصول إنما داخلة على العربية.

فأما قولهم: (خَضَّمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم – فإنما هو لقب لكثرة أكلهم وخضم بعد إنما هو فعل[2].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا سميت رجلًا ضُرِبَ» لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة فهو أجدر ألا ينصرف»[3].

ثم أشار في موضع آخر إلى التسمية بفعل الأمر المبدوء بهمزة الوصل والماضي الزائد على ثلاثة أحرف المبدوء بهمزة الوصل فقال: وإذا سميت

---

(١) المقتضب ٣/ ٣١٤.
(٢) نفس المصدر٣/ ٣١٥.
(٣) ما ينصرف/ ٥.

«رجلًا» «أضرب» أو «استضرب» أو «احرنجم» ومعنى «احرنجم» اجتمع، فإنك تقطع الألف فتقول: «هذا إِضْرِبُ قد جاء» وتمنع من الصرف، لأنه على وزن الفعل وهو معرفة»[1].

وتطرق إلى مسألة التسمية بامرئ فبيّن بأنه يصرف وإن كان على وزن «افْعِلٍ» أو «افَعُلُ» وإنما انصرف، لأن الفعل لا يكون ما قبل آخره متغيرًا[2].

وجاء في «الأصول» قوله: فما جاء من الأسماء على «أَفْعَلُ» أو «يَفْعَلُ» أو «فَعَلَ» وَيَفْعِلُ. وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف[3].

ويقول في موضع آخر: فإذا سميت باضْرِب أو اقْبِل قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا إضْرِبُ قد جاء، وإِذْهَبُ وإِقْبَلُ قد جاء؛ لأن ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرابًا – وانطلق انطلاقًا»[4].

وورد في شرح الكافية: «أن الأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو اسْتَفْعَلَ واسْتُفْعِلَ، واستبرق أعجمي، ومنا تفاعَلَ وتَفَوْعَلَ ومنها وتُفاعِلْ ودَحْرَجَ ودُحْرِجَ، وافتَعَلَ وافْتُعِلَ وافْتِعَلْ، وكذلك انْفَعَل وانْفُعِلَ وانْفَعِلْ وغير ذلك»[5].

---

(١) نفس المصدر١٩.
(٢) انظر نفس المصدر١٨.
(٣) الأصول ١/ ٨١.
(٤) الأصول٢/ ٦٣.
(٥) شرح الكافية ١/ ٦٣.

والقواعد التي أوردناها من حيث الوزن الخاص بالفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم فعل أمر نجد أن هناك شبه اتفاق عليها من العلماء.

وعلمنا مما مضى أن الوزن الخاص بالماضي هو المبدوء بهمزة الوصل أو تاء المطاوعة نحو استخرج وانطلق تقاتل - تكلم. وكذلك المبني للمجهول مثل: حوكم، ضورب. والخاص بالمضارع أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثي مثل يدحرج ينطلق ويستغفر، والأمر منها ادحرج، انطلق، استغفر.

وعلمنا أن هناك أسماء قليلة وردت على بعض هذه الأوزان ولكن هذا الأمر لا يغير من القاعدة شيئًا لأنها إما «في علم أو أعجمي أو ندور، فالعلم (كخَضَّم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علمًا لمكان وقال الجوهري: اسم لعنبر بن عمرو بن تميم. وقد غلب على القبيلة. قال: «لولا الإله ما سكنا خضمًا» أي بلا خضم.

و(وشمّر) بالشين المعجمة، وتشديد الميم علمًا (لفرس) والأعجمي كبقّم لصبغ وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دُئِل) اسمًا (لقبيلة) فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل. فالاختصاص فيه باق[1].

٢) الوزن المشترك بين الفعل والاسم ولكنه في الفعل أكثر كصيغة

---

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٥٨.

«اِفْعِلْ» مثل: اِثْمِدْ - اجْلِسْ، وكصيغة «أَفْعُلُ». مثل: «أَبْلُمُ» «اكتُبُ». وكصيغة «إِفْعَلْ» نحو: إِصْبَع - إِسْمَع فإذا سمي شخص بإحدى هذه الصيغ وجعل علمًا عليه منع من الصرف لعلم ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ أكثر استعمالًا في الفعل عنه في الاسم.

جاء في الكتاب لسيبويه: «وإذا سميت رجلًا باثمد» لم تصرفه؛ لأنه يشبه «اِضْرِبْ» وإذا سميت رجلًا «بِإِصْبَع» لم تصرفه، لأنه يشبه اِصْنَع، وإن سميته «بأُبْلُم» لم تصرفه، لأنه يشبه «اُقْتُل»[1].

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن «الهمزة» زائدة، نحو «أُبْلُم» وهو خوص المُقْل واحدته «أُبْلُمَةٌ» فهذا يُحكم عليه بأنه «أَفْعُلُ» على وزن «أَقْتُلُ» فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة». وذكر في موضع آخر: «فإذا سميت رجلًا «اثمد» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة[2] فالوزن الغالب هو ما أوله زيادة من حروف «نأيت» وهو منقول من فعل نحو «يشكر». وغير المنقول من فعل نحو «أفكل» و«يرفع»[3].

وجاء في شرح المفصل قوله: «وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو «أفكل» وهو اسم للرعدة، و«أبدع» وهو صبغ و«أرمل وأكلب وإصبع، ويرمع» وهي حجارة دقاق تلمع، و«يعمل»

---

(١) سيبويه ٢/ ٣.
(٢) ما ينصرف ١٤.
(٣) الارتشاف ١/ ٩٣.

وهـو «جمـع يعملـة» وهـي الـناقة السريعة، و«يلمق» وهو من أسماء القباء، فهـذه الأبنـية في الأسـماء وإن كانـت صـالحة العـدة، فهـي في الأفعـال أعم وأغلـب لأن في أولهـا هـذه الزوائد. وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فكـان البـناء للفعل لذلك، «فأفكل وأبدع وأرمل» بمنزلة «أذهب وأشرب» مـن الأفعـال «وأَكْلُـبُ» بمنـزلة «أقـتل»، «واخْـرجَ واصـبع» بمنزلة «اعلم واسـمع» في الأمـر، وفي المـضارع فـيمن بكـر حرف المضارعة ما عدا الياء، «ويَـرْبْع ويعمـل ويَلْمَق» بمنزلة «يذهب ويركب» فإذا سُمي بشيء من ذلك لم ينـصرف في المعـرفة للتعـريف ووزن الفعـل؛ لأنـه لما غلب في الفعل كان البناء له، والأسماء دخيلة عليه[1].

ونحـو «يـزيد ويـشكر ونـرجس» خواص لعدم هذه الأوزان في أجناس أسـماء العـربية، «فيـزيد ويـشكر» في الأسـماء منقولان، و«نرجس» أعجمي ونحـو.. «تنـضب ويـرمع وأعـصر واصـبع وتـدرأ وأثمد..» من الغالبة في الفعل[2].

وفي حاشـية الـصبان عـلى الأشـموني حدد الوزن الغالب بقوله: «والمراد بالغالـب مـا كـان الفعـل بـه أولى إما لكثرته فيه كأثمد، وإصبع وأبلم، فإن أوزانهـا تقـل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل عـلى معنـى في الفعـل دون الاسـم كأفعـل وأكلـب، فـإن نظائرهما تكثر في الأسـماء والأفعـال، لكـن الهمـزة من أَفْعَلُ وأَفْعُلُ تـدل على معنى في الفعل نحـو «أذهـب وأكـتب» ولا تـدل عـلى معنـى في الاسـم فكـان المفتـتح

(١) شرح المفصل ١/ ٦١.
(٢) الكافية ١/ ٦١.

بأحدهما من الأفعال أصلًا، للمفتتح بأحدهما من الأسماء، وقد يجتمع الأمران نحو «يرمغ وتنضب» فإنهما «كأثمد» في كونه على وزن يكثر في الأفعال، ويقل في الأسماء. و«كأفكل» في كونه مفتتحًا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم»[1].

والخلاصة أن الوزن المشترك غير الغالب في الفعل «وقد بيّن في شرح الصبان أن التعبير بالوزن الأولى بالفعل أجود من الغالب»[2] هذا الوزن حدد معالمه وبيّن ضوابطه بما يلي:

١) إما أن يكثر في الفعل دون الاسم كأثمد وإصبع وأبلم صيغ «اِفْعِل واِفْعَل وأَفْعُلُ» فإن هذه الأوزان موجودة في الأفعال والأسماء ولكنها في الأفعال أكثر.

وقوله (لكثرته) يُرَد عليه أن وزن «فاعل» بفتح العين كضارَبَ وقاتَلَ أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتَم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع، ومن غير الغالب قد لا تقتضيه[3].

٢) والميزة الثانية التي تميز الوزن الغالب هي أن يكون في أول الصيغة زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كالهمزة في نحو «أفكل وأكلب» فإن وجودها في هاتين الصيغتين يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

---

(١) الصبّان ٣/ ٢٥٨-٢٥٩، انظر التصريح ٢/ ٢٢٠.
(٢) انظر الهمع ١/ ٣٠.
(٣) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٩.

وقد اجتمع هاتان الميزتان«كثرة ورود الوزن في الفعل ووجود زيادة خاصة به في أول الكلمة» في نحو «يَرْمِغُ وتَنْضَبُ» فإنهما على وزن يكثر في الفعل ويقل في الاسم كما أن في أولهما زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم.

ووزن الفعل الغالب والمختص بالفعل بشروطه يمنع الصرفَ هذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور[1].

٣) ثالثًا: الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح أحدهما على الآخر فإن الرأي الذي عليه الجمهور هو صرف هذا النوع من مثل «ضَرَبَ ودَحْرَجَ» مسمّىً بهما الرجل، فإنهما مصروفان لأنهما على صيغة مشتركة وليس فيهما ما يرجح أحد الطرفين.

قال سيبويه: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلًا بضارِب من قولك ضارِبْ وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارَبَ وكذلك ضَرَبَ وهو قول الخَليل وأبي عمرو، وذلك لأنها حيث صارت اسمًا وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء التي هي في الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارِبٍ الذي هو اسم وبمنزلة حَجَر وتابل كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تَنْضُبٍ ويَعْمَلٍ إذا صارت اسمًا.

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب، سمعناهم

---

(١) الارتشاف ١/ ٩٣. وانظر الهمع ١/ ٣٠.

يصرفون الرجل يسمى «كعسبا» وإنما هو «فَعَل» من «الكعسبة» وهو العدو الشديد مع تداني الخطا، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل من يربوع:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية»[1].

ويقول المبرد: «اعلم أنك إذا سميت رجلًا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء فهو منصرف في المعرفة والنكرة، فمن ذلك: ضرب وما كان مثله، وكذلك عَلِمَ وَكَرُمَ، وما بهما، لأن «ضرب» على مثال: جمل، وحجر، و«عَلِم» على مثال: فَخِذ. «وكَرُم» على مثال: رَجُل وعَضُد.

وكذلك ما كثر عدته وكان في هذا الشرط الذي ذكرناه، فمن ذلك: دحرج لأن مثاله: جعفر، وحوقل، لأن مثاله كوثر، والملحق بالأصل بمنزله الأصلي[2].

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف» بخصوص الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح بأن أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجل سميته بـ «ضارِب» من قولك «ضارب زيدًا» أو «ضارَبَ» من قولك «قد ضارب زيد عمرًا» لأن «ضارب» مثل «حاجز» و«ضارب» مثل «تابل» و«خاتم» فليس هذا المثال بأحقَّ بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك «ضرب».

---

(١) سيبويه ٢/ ٦-٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٣١٤.

إلا أن عيسى بن عمر كان لا ينصرف شيئًا من هذا اسمَ رجل، ويحتج بقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني[1]

وقد عرفنا فيما مضى أن سيبويه خَطَّأ هذا الرأي عن طريق السماع من العرب بصرف «كعسب» مسمى به.

وقال ابن السراج في أصوله : «وإن سميته بضرب صرفته، لأنه مثل حجر وجمل وليس بناؤه بناءً يخص الأفعال، ولا هي أولى به من الأسماء، بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة، وهو كثير فيها جميعًا»[2].

وقسّم هذه الأوزان إلى أضربها الثلاثة الخاص والغالب والمشترك ونجد هذا التقسيم كذلك في شرح المفصل: «وضَرْبٌ يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر»[3]. ويقول في موضع آخر : «وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضَرَب وعَلِمَ وظَرُف فإنه منصرف كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير «ضرب» في الأفعال من الأسماء جَبَل وقَلَم ونظير عَلِم كَتِف . . ونظير ظَرُف عَضُد ويَقُظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببًا»[4].

إذن فالوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له

---

(١) ما ينصرف ٢٠.
(٢) الأصول ٢/ ٨١.
(٣) شرح المفصل ١/ ٦٠.
(٤) نفس المصدر ١/ ٦١.

بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقًا خلافًا ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقًا سواء غلب على الفعل أو لم يغلب فمنع الصرف في نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف[1].

فالوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافًا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرف تمسكًا بقوله:

أنا ابن جلا وطلاّعُ الثنايا

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من «فعل وفاعل» فهو محكيّ لا ممنوع من الصرف كقوله:

نبئت أخوالي بني يزيد

والذي يدلّ على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعْسَبَ إذا أسرع[2].

فقد رد على عيسى بن عمر بردين وجدنا أحدهما عند سيبويه وهو إجماع العرب على صرف «كعسب» اسمَ رجل مع أنه منقول من كعسب بمعنى أسرع.

والرد الآخر هو اعتبار «جلا» جملة فعلية من فعل وفاعل وقعت نعتًا لمنعوت مقدر هو «رجل» ولم يعتبره اسمًا مسمى به.

وذُكر في «حاشية الصبان على الأشموني» رأى للفراء قريب من رأي

---

(١) الكافية ١/ ٦٤.

(٢) الصبان ٣/ ٢٥٩ – ٢٦٠.

عيسى: قال : في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو «رجل» اسمه «ضَرَب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسمًا للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو «رجل مسمى بحجر» لأنه يكون فعلًا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم»[1].

فإن كان الوزن مشتركًا، ونُقل من فعل صُرف نحو «ضَرَب» مسمى به خلافا لعيسى بن عمر والفراء[2].

وإذا سأل سائل ما الفرق بين مذهب عيسى بن عمر ومذهب الفراء؟ أجاب في الحاشية بقوله: «إنما قال يقرب لمخالفته مذهبَ عيسى فيما غلب استعماله اسمًا وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلًا، ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن»[3].

وبما أننا قد تكلمنا عن الشرط الأول «وهو كون الوزن خاصًّا بالفعل أو غالبًا فيه أو مشتركًا مع الاسم «بشيء من التفصيل، فإنه يجدر بنا أن نذكر شيئًا عن الشرط الثاني: وهو كون الوزن لازمًا وإن كنا قد تطرقنا من خلال حديثنا عن الأوزان إلى الكلام عن بعض هذه الكلمات التي يتطرق إليها هذا الشرط من مثل كلمة «امرئ وابنم» و«قيل ورد»، والتسمية بواحدة من هذه الكلمات.

قلنا إن الشرط هو أن يكون الوزن لازمًا أصليًّا، ولا تتغير صورة

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٠-٢٦١.
(٢) الارتشاف ١/ ٩٣.
(٣) حاشية الصبان(الهامش) ٣/ ٢٦٠.

الكلمة المسمى بها تبعًا لتغير الحالة الإعرابية، فمثلًا كلمة «امرئ» لا تمنع من الصرف عند التسمية بها لأنها لا تلزم صورة واحدة بل تتغير صورة الحرف قبل الأخير «الراء» تبعًا لتغير الحرف الأخير الهمزة رفعًا «جاء امرؤ القيس» ونصبًا «رأيت امرأ القيس» وجرًّا «نظرت إلى امرئ القيس» فقد أخذت الراء حركة الحرف الأخير فتغيرت حركتها تبعًا لتغير حركة الحرف الأخير، وهذا ما جعل العلماء يذهبون إلى صرفه كما رأينا في النصوص التي أوردناها عنهم. ومن الأسماء التي تصرف كذلك بالرغم من أنها على وزن فعل من الأفعال كلمة «قفل» و«ديك» فإنهما تصرفان مع موازنتها للفعل «رد»، والفعل «قيل» والسبب في ذلك هو أن وزن الفعل الذي نُزّل منزلته ليس وزنًا أصليًّا بل هو وزن متغير عن وزن آخر سابق له، فمثلًا «رد» الأصل فيه فك الإدغام «ردد» ثم يدغم الحرفان لأنهما من جنس واحد فصارت «رد» فرد إذن ليس أصليًّا بل تابعًا للأصل، ولذلك صرف «قفل» لأنه نُزّل منزلةَ تابعٍ وليس منزلة أصل وهو ضعيف لا يستدعي المنع. وكذلك «ديك» يصرف لأنه على وزن «قيل وبيع» وصيغة هذين الفعلين ليست أصلية إذ أصل «قيل» «قول» وأصل «بيع» «بُيع» ثم غيرنا الضمة كسرة لتناسب ما بعدها فقبلت الواو ياء في «قول» فصارت «قيل» و«بيع» إذن فصورتها الحالية جاءت بعد سابقتها مع أننا في الميزان الصرفي نرجع إلى الأصل. ولذلك صرف «ديك» لتنزيله منزلة صيغة تابعة وليست صيغة أصلية.

أما كلمة «ألبب» مسمى بها وهي علم مخالف للطريقة العائدة في الفعل والتي تستوجب الإدغام في مثل هذه الصيغ التي فيها حرفان من جنس واحد مثل «أعد وأرد وأصد» المدعمة والأصل فيها الفك «أَعْدُدُ

وأردد وأصـدد» ففيها خلاف بالنسبة للصرف وعدمه، فبعض النحاة ذهب إلى الـصرف عـلى أسـاس أن صـيغة «ألـبب» مخالفة لصيغ مثل هذه الأفعال التي يجب فيها الإدغام.

بينما ذهـب سـيبويه إلى المـنع؛ لأن فك الإدغام ليس غريبًا عن الفعل بل يدخل فيه وجوبًا كما في التعجب مثل: «اشدد بهذا الولد». ففك الإدغام هنا واجب.

أو جـوازًا كـما في فعـل الأمـر: إذ تقول: «اردد ورد» وكذلك في مضارعة المنفي بلم «لم يردد ولم يرد».

ومـن هـنا فـإن سـيبويه وأتباعه ذهبوا إلى منع «ألبب» إذ إن فك الإدغام لـيس غـريبًا عـن الفعـل بـل موجـودًا فـيه كما جاء في شرح الكافية: «وأما «ألـبب» علمًا فممنوع من الصرف لكونه منقولًا من جمع «لب»، والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعل حتى يكون ملحقًا به[1].

ويقـول الـسيوطي في الهمـع: «ويجـريان أيـضًا في «ألـبب» عـدمًا فعـن الأخفـش صرفـه لمبايـنة الفعـل بالفـك، والأصـح وعليه سيبويه منعُه، ولا مـبالاة بفكـه لأنـه رجـوع إلى أصـل مـتروك فهو كتصحيح مثل «اسْتَحْوَذَ» وذلـك لا يمـنع اعتـبار الـوزن إجماعًـا، فكـذا الفـك، ولأن وقوع الفك في الأفعـال معهـود كأشـدد في الـتعجـب ولم يـردد، وألُـبـب الـسقاء فلـم يباينه»[2].

وجـاء في «حاشـية الـصبان على الأشموني» بخصوص التسمية «بألبب»

---

(١) الكافية ١/ ٦٢.
(٢) الهمع ١/ ٣١.

قوله: «ولو سميت رجلًا بألبب بالضم جمع «لب» لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك»[1].

حكم ما أوله التاء أو النون:

هناك كلمات رباعية مبدوءة بالتاء أو بالنون، فإذا كانت هذه الكلمات على أوزان الفعل وأوزان الاسم، فهل هذه التاء أو النون زائدة أم أنها أصلية؟ وهل هذه الكلمات مصروفة؟ أم ممنوعة من الصرف؟.

ونجد أن الخليل وسيبويه ذهبا إلى أننا لا نستطيع أن نحكم على زيادتها أو أصليتها إلا بدليل، والدليل غالبًا يكون بالاشتقاق. ومن هذه الكلمات: «تولب» للحمار الصغير، فالتاء أصلية ووزنها «فَوْعل» قال سيبويه: «وأما ما جاء مثل تولب ونهشل، فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليس كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين لكثرتهما»[2].

ويوضح هذا الكلام فيقول: «ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك لو سميت رجلًا نهشلًا أو نهضلًا أو نهسرًا صرفته، ولم تجعله زائدًا كالألف في «أفكل» ولا كالياء في «يرمع» لأنها لم تمكّن في الأبنية والأفعال كالهمزة أولًا ولا كالياء وأختها في الكلام لأنهن أمهات الزوائد،

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦١.
(٢) سيبويه ٢/ ٣.

ولـو جعلـت نون «نهشل» زائدة لجعلت نون جِعْثِن زائدة، ونون عنتر زائدة وزرنب، فهؤلاء من نفس الحرف»[1].

ويـؤكد المبرد هذا الكلام بقوله: «فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد مـنهما أصـل حتـى يجـيء أمـر يبين زيادتها، فمن ذلك قولك: نهشل ونهسر الذئب يدلك على أصليهما أنك تقول: نهشلت المرأة، ونهشل الرجل[2]، وأنه ليس في الكلاك كجعفر[3].

ومـنها «تُـرْتُب» وهـي مـصروفة، لأنهـا وإن كـان في أولهـا زيادة إلا أنها خـرجت مـن شـبه الأفعال كما يقول سيبويه[4]. أما «ترتب» فلا نصرفها إذا سـمينا بهـا رجـلًا لأن صـياغتها صيغة الفعل، والترتب. هو العيش، المقيم، فاشتقاقه من «ترتَب» إذ أقام، لولا الاشتقاق لكان حكمه حكم «تدرأ»[5].

ومـن الكلـمات المـبدوءة بالـنون كلمـة «نَـرْجِس» فلـو سـمينا بها رجلًا لامتـنعت مـن الـصرف للعلمية والوزن لأنها على وزن «نَضْرِب» وليس في الأسـماء شيء عـلى مثال «فَعْلِل» ولو كان فيها «فَعْلِل» لصرفنا «نَرْجِس» إذا سمينا به[6].

فأمـا مـن كسر فقال «نِرْجِس» فهو أيضًا لا يصرفه في المعرفة؛ لأن الكسر يقـع تابعًـا للكسر، وقد ثبت أولًا أنه «نفعل» فصار بمنزلة «تُنْفُل» المضمون الأول من «تَنْفل» المفتوح الأول[7].

---

(١) سيبويه ١/ ٣٤٩-٣٥٠.
(٢) انظر المقتضب ٣/ ٣١٧، وما ينصرف/ ١٧.
(٣) انظر سيبويه ٢/ ٣ ما ينصرف ص١٧.
(٤) سيبويه ٢/ ٣.
(٥) سيبويه ٢/ ٣، ما ينصرف ص ١٧.
(٦) المقتضب ٣/ ٣١٨، ما ينصرف ص١٨، الأصول٢/ ٨١- ٨٢.
(٧) ما ينصرف ص١٨.

هذا بالنسبة للأسماء المبدوءة بالتاء أو النون. فإن كان في أول الاسم زيادة ولكن لم يكن هذا الاسم على وزن الفعل فإنه مصروف وذلك نحو «إصليت وأسلوب وينبوت وتغضوض وكذلك هذا المثال إذا اشتققته من الفعل نحو: يضروب أو إضريب وتضريب، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل: ألا ترى أنك تصرف «يربوعًا»، فلم كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه[1] أما التسمية بهراق فإنها تمنعها من الصرف؛ لأن الهاء بمنزلة الألف زائدة، وكذلك «هَرِقْ» بمنزلة أقم[2].

وجاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» نقلًا عن الكتاب قوله: «زعم سيبويه والخليل أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف، وكانت في أوله التاء وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل ووزن الاسم لم تحكم بأنها زائدة إلا وكذلك حكم النون، فمن ذلك قولهم للحمار الصغير «تَوْلَب». التاء فيه أصل، وتقديره «فوعل» قال امرؤ القيس:

فيومًا على بقع دقاقٍ صدورها ... ويومًا على بيدانة أم تولب

فإذا سميت به رجلًا انصرف في المعرفة والنكرة»[3].

ويقول ابن السراج في أصوله: «فأما تولب، إذا سميت به فمصروف لأنه مثل (جعفر)»[4].

ومن هذه الكلمات كذلك «تَأْلب» فإذا سميت بها رجلًا لم تصرفه في

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٤.
(٢) نفس المصدر ٢/ ٤.
(٣) المقتضب ٣/ ٣٤٧.
(٤) ما ينصرف ١٦.

المعـرفة وصرفـته في النكـرة، وهي على وزن «تفعل» فالتاء فيها زائدة بدليل قولهم للحمار: أَلَبَ يَأْلِبُ، وهو طرده[1].

ومـنها أيـضًا: «تُدْرَأُ والتُّدْرَأُ» الرجل الشديد الدفع في الخصوبة وغيرها، فـإذا سـمينا رجـلًا بهـذا الاسـم مـنع مـن الـصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

والدلـيل عـلى أن الـتاء زائدة قولهم «درأت» أي دفعت. وتقدير «التُّدْرَأ» كما يقول سيبويه «التَّدَرُّؤ» فإنما هو من «دَرَأْت»[2].

ومـن الكلـمات المبدوءة بالـتاء «تـنفل» فـإذا سميت بها رجلًا منعتها في المعـرفة وصرفـتها في النكـرة، وحكمـت بأن التاء زائدة لأنه ليس في الكلام اسم على مثال «فُعْلُل».

وكذلك «التُّتْفَل» ويدلك على ذلك قول بعض العرب التُّتْفَل.

وهناك عدة مسائل متعلقة بهذا الفصل وهي:

١) أن العلـم الموازن لأحد أوزان الفعل يصرف إذا زالت علميته كقولنا: مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ.

وهـذه الـنقطة ليـست جديدة في الموضوع بل تذكر في كل الأسباب التي تمنع من الصرف فلو زالت العلمية من أحدها صرف الاسم.

٢) هـناك سـكون عارض يرد بعض الأفعال التي سمي بها مثل: ضَرَبَ. بأن نقول فيه ضَرْب.

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٣، ما ينصرف ص١٦، الأصول٢/ ٨١.
(٢) سيبويه ٢/ ٣، ما ينصرف ص١٦.

فما الموقف بالنسبة لصرفه أو منعه من الصرف؟ لأن السكون يؤدى بالتأكيد إلى تغيير في الوزن فتختل إحدى العلتين تبعًا لذلك.

والحقيقة أن هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، والخلاف ناشئ من لزوم السكون أو عدم لزومه. «فمذهب سيبويه أنه رأى السكون كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرّد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولًا واحدًا»[1].

فمن ذهب إلى الصرف؛ لأن الوزن قد زال بالسكون ولا يهم بعد ذلك إن كان لازمًا أو عارضًا والأصل في الأسماء هو الصرف. فالرجوع إليه أفضل.

وجاء في شرح المفصل تعليقًا على رأي المازني والمبرّد قوله: «ولأبي العباس فيه تفصيل ما أحسَنَه، وهو إن كان من التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له، ومصيره إلى زنة الاسم نحو قفل وبرد، وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل، فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها»[2].

٣) والمسالة الثالثة هي مسألة التصغير وتأثيره على الاسم الموازن للفعل هل يبقى على منعه؟ أم يصرف؟

والحقيقة أن المسألة مرتبطة بنقطة أساسية وهي، هل يبقى الاسم مع

---

(١) الصبان ٣/ ٢٦٢.

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٠.

تصغيره على وزن الفعل؟ أم أن الوزن يختلف حيث يصير الاسم على وزن لا يخص الفعل ولا يغلب فيه؟.

فمحور الحكم إذن مرتبط بالصورة التي سيصير عليها الاسم بعد التصغير فأحيانًا يُبعد التصغير الاسم عن وزن الفعل فيُصرف تبعًا لذلك مثل كلمة «أحمد» إذا صغرناها تصغير ترخيم فقلنا «حميد» فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف.

وكذلك كلمة «خضّم» إذا صغرناها على «خُضَيْضم» صرفناها لأنها تصير على وزن لا يخص الفعل. قال سيبويه بها الخصوص «ولا يصرفون خضّم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم، فإن حقرت هذه الأسماء صرفناها، لأنها تشبه الأسماء»[1].

وذكر سيبويه أيضًا «وإن سميت رجلًا ببَقَّم أو شَلَّم وهو بيت المقدس لم تصرفه ألبتة، لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلًا... فإن حقرته صرفته»[2].

وأحيانًا يكون للتصغير تأثير عكسي بأن يجعل الاسم المنصرف ممنوعًا من الصرف لأنه يصير على وزن الفعل فيجتمع فيه علتان العلمية ووزن الفعل فمثلًا إذا سميت رجلًا بـ«تضارب» فإنه مصروف؛ لأنه على وزن مشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح لأحدهما على الآخر. فإذا صغرناه وقلنا «تضيرب» لم نصرفه لأنه صار على وزن يخص الفعل فخرج بذلك من دائرة

---

(١) سيبويه ٢/ ٨.
(٢) سيبويه ٢/ ٨.

الأسماء المصروفة إلى دائرة الأسماء الممنوعة من الصرف. قال سيبويه: «وإذا سميت رجلًا بتفاعُل نحو «تضارُب» ثم حقرته فقلت: «تُضَيْرِب» لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة قولك في «تغلب» ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج «هند» في التحقير إذا قلت «هنيدة» على ما لا ينصرف ألبتة في جميع اللغات. وكذلك «أجادل»اسم رجل إذا حقرته، لأنه يصير «أجيدل» مثل أميلح[1].

ويقول ابن السراج: «فإن صغرته (أي تضارب) وهو معرفة قلت: «تضيرب» فلم تصرفه، لأنه قد ساوى تصغير «تضرب» وأنت لو سميت رجلًا «بتضرب» ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه»[2] فقد علل بأنه سبب منع صرف «تضارب» عند التصغير هو تساويه مع تغير «تضرب» وبما أن «تضرب» عند التصغير مسمى به يمنع فكذلك ما يساويه.

وهكذا يتضح لنا أن التصغير له تأثير في الأسماء بالنسبة لصرفها أو لمنعها، فتارة يؤدي التغير الناشئ عن التصغير إلى صرف الممنوع، وتارة أخرى يؤدي تغييره إلى منع المصروف كما رأينا.

والضابط في كلتا الحالتين هو الوزن الجديد الذي يؤول إليه الاسم بعد التصغير فإن كان من أوزان الفعل مُنع، وإن كان وزنًا مشتركًا صرف.

* * *

(١) سيبويه ٢/ ٤.
(٢) الأصول ٢/ ٨٣.

وقد قلَّ مجيء هذا النوع من الأعلام في الشعر بخلاف الوصيفة ووزن الفعل التي وردت كثيرًا كما سيأتي إن شاء الله. ومما ذكر «أسود» الذي هو في الأصل صفة إلا أنه استعمل علمًا وذلك في قول «عنترة»:

عمرو بن أسودَ فا زبّاء قاربةٍ ما الكُلاب عليها الظّبي معناقِ[1]

ومنها كلمة «يثرب» التي ذكرها امرؤ القيس بقوله:

تنوّرتُها من أَذْرِعاتٍ وأهلُها بيثرِبَ أدنى دارِها نظرٌ عالِ[2]

وجاء عنده أيضًا «يشكر» حيث يقول:

له الويلُ إنْ أمسَى ولا أُمُّ هاشِم قريبٌ ولا البَسْباسةُ آبنةُ يَشْكُرا[3]

ومنها «يزيد» وقد ذكره «امرؤ القيس»أيضًا بقوله:

خالي ابنُ كَبْشَةَ قد علِمْتَ مكانه وأبو يزيدٍ ورهْطُهُ أَعْمامي[4]

وفيه أيضًا «كبشة» الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

كما جاء ذكر «يزيد» في «شرح الهذليين» على لسان «أبي الرعاس» حيث يقول:

---

(١) ديوان عنترة ١١٠.
(٢) ديوان امرئ القيس ٣١.
(٣) ديوان امرئ القيس٦٨.
(٤) ديوان امرئ القيس١١٨.

وأبو يزيدٍ قائمٌ كالمؤتَمَّ[1]

ومنها «أيدع» وهو علم على شجر تصبغ به الثياب أورده «أبو ذؤيب» بقوله:

فـــنما لهـــا بِمُذَلَّقَـــيْنِ كـــأنما بهما من النَّضْج المُجَدَّح أَيْدَعُ[2]

ومن هذه الأعلام أيضًا «تنوخ» الذي هو علم على حاضري حلب، ذكر «صخر الغي» بقوله:

مآبُـــهُ الـــرومُ أو تـــنوخُ أو الآ طـــامُ مـــن صَـــوَّرانَ أو زَبَـــدُ[3]

وفيه كذلك «صَوَّران» حيث منع للعلمية وزيادة الألف والنون كما مرَّ سابقًا. وورد أيضًا «أخنس» وهو علم على الأسد، ذكره «أبو عامر بن أبي الأخنس الفهمي» إذ يقول:

أقائِـــدَ هـــذا الجـــيشِ بطُـــرْفَةٍ ولكن علينا جِلْدُ أَخْنَسَ قَرْنَع[4]

* * *

(١) شرح الهذليين ٢/ ٧٨٧.
(٢) شرح الهذليين ١/ ٢٨.
(٣) شرح الهذليين ١/ ٢٥٤.
(٤) شرح الهذليين ٢/ ٦٠٤.

خامسًا: الأعلام التي على وزن الفعل

عدد الأبيات موزعة على النحو التالي:

١	٤	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	٣	أبيات	من ديوان امرئ القيس
٣	١	بيت واحد	من ديوان عنترة

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف إلا «يزيد» فقد صرف.

* * *